الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الثلاثاء
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس: السيد العماري (تونس)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١١٧ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

مسائل أخرى

../..

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/50/SR.27
19 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLICH

95-82258

في غياب السيد فيلشيز آشر (نيكاراغوا)، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد العماري (تونس)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١١٣ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/49/943 و A/50/5/Add.4 و A/50/5/Add.5 و A/50/327 و A/50/560 و A/50/704)

١ - السيد جيزدال (النرويج): عبر عن ترحيب وفده بتأكيد رئيس مجلس مراجعي الحسابات أن المجلس سيواصل تعضيد اللجنة الخامسة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الاقتصاد في عمليات الأمم المتحدة ومراقبة أي إسراف في النفقات وتقديم تقرير بشأنه. وقال إن ولاية مجلس مراجعي الحسابات لها أهمية حيوية، ولا سيما في وقت تتعرض الأمم المتحدة فيه للنقد بسبب ادعاءات الإسراف وعدم الكفاءة.

٢ - وأضاف قائلا إن وفده يعتقد أن المجلس يؤدي عملا من الطراز الأول، إلا أن متابعة النتائج التي توصل إليها المجلس من قبل الهيئات التي خضعت للمراجعة ليست على المستوى المطلوب. وقد حان الوقت لتأكيد الأهمية التي منحتها الجمعية العامة للالتزام بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات. ورحب، في هذا الصدد، بالترتيبات العملية التي وضعت لتبادل المعلومات مع مكتب المراقبة الداخلية بشأن خطط العمل.

٣ - واسترسل قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات استطاع تأدية عمله بميزانية تقشف، وكانت أتعاب المراجعة التي قام بها منخفضة للغاية إذا ما قورنت بالميزانية الإجمالية للأمم المتحدة: وذكر أن وفده يشارك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الرأي من حيث أنه ينبغي توفير الموارد الكافية للمجلس حتى يضطلع بالمهام الموكلة إليه.

٤ - وأضاف مذكرا اللجنة بأن المجلس سيكون مطالبا مستقبلا بتقديم تقارير سنوية بشأن عمليات حفظ السلام؛ وستترتب على ذلك أتعاب مراجعة إضافية علاوة على المبلغ الحالي وقدره ٨,٢ مليون دولار. ويرى وفده دائما أنه من الأفضل أن يقدم المجلس تقاريره على فترات أكثر تقاربا فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، ولذلك فإن وفده يؤيد الزيادة الضرورية في أتعاب المراجعة بغية تيسير الترتيبات الجديدة.

٥ - ومضى يقول إن التقرير الأولي الذي قدمه المجلس بشأن تصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (A/49/943) هو وثيقة هامة من حيث أنه يكشف عن أوجه قصور خطيرة في نظام إدارة الموجودات. وقال إن تخطيط تصفية الأصول بصورة شاملة ومسبقة يعتبر ضرورة ملحة. وأضاف قائلا إن المجلس قد أصدر عددا من التوصيات ستكون جوهرية عند التصرف مستقبلا في موجودات عمليات حفظ السلام الأخرى.

٦ - وأردف قائلا إن المجلس قدم أيضا تقريرا عن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/50/5/Add.5) وأن هناك درجة عالية من التأييد الشعبي العام للمساعدة الإنسانية الدولية في النرويج وقد قدمت بالفعل تبرعات كبيرة الحجم. إلا أنه لا ينبغي اعتبار التأييد الشعبي العام أمرا مسلما به. ويرى وفده أن من الأمور البالغة الأهمية أن يكون بوسعه أن يؤكد لشعبه أن الأموال المخصصة للعمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة قد انفقت بصورة سليمة.

٧ - وواصل كلمته قائلا إن هذه الاعتبارات تنطبق بصفة أكثر عموما على توسيع قاعدة موارد المفوضية وضمان الاستجابة الكافية لنداءات الأمين العام الإنسانية. وفي نهاية الأمر، تعتبر الثقة العامة في أسلوب التصرف في الأموال شرطا مسبقا لجميع العمليات التي تتولاها منظمات وبرامج الأمم المتحدة الممولة من خلال التبرعات. ولوظيفة مجلس مراجعي الحسابات أقصى درجة من الأهمية فيما يتعلق بالتأكد من أن الأموال قد استخدمت على نحو سليم.

٨ - واسترسل قائلا إن تقرير المجلس بشأن التبرعات التي تديرها المفوضية قد سجل نتائج تزيد على المائة فيما يتعلق بمشكلات ذات طبيعة أكثر تكرارا. إلا أنه لدى استعراض ما اتخذته المفوضية لمتابعة التوصيات التي أصدرها المجلس في العام السابق، اكتشف المجلس أنه لم تنفذ بالكامل حتى تاريخه سوى توصيتين من بين اثنتي عشرة توصية. وقال إنه يتعين أن تتصدي الأمانة العامة بصفة عاجلة لقضية المتابعة وذلك بصورة مستمرة.

٩ - ومضى يقول إنه ينبغي للجنة الخامسة التركيز على ضمان توافر نظم كافية للبرمجة والإدارة والمراقبة وعلى إزالة أية مخالفات متكررة. وقال مذكرا اللجنة، إنه خلال الجلسة التي عقدتها اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية في الشهر السابق، نادت بلدان الشمال الأوروبي بصورة واضحة بوضع نظام أفضل لمراقبة الحسابات بغية زيادة الشفافية فيما يتعلق بأداء الشركاء المنفذين.

١٠ - وعبر عن ادراك بلاده للواقع المتمثل في أن المفوضية كانت مطالبة في أحيان كثيرة بالتصرف بسرعة في ظل ظروف استثنائية. ولم يكن الوقت متوافرا في كل مرة للتأكد من تمشي الإجراءات الهامة مع القواعد واللوائح المعمول بها، سواء كانت مالية أو خلاف ذلك. إلا أن وفده لا يتفق مع ذلك في الاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة الاستشارية والذي يبدو أنه يعني أنه إذا كان النظام الحالي غير قابل للتطبيق، فإنه ينبغي وضع مقترحات لتعديله.

١١ - وقال إن نهج اللجنة فيما يتعلق بعمليات المفوضية ينبغي أن يتسم بإدراك أن المراقبة الداخلية تعتبر مسؤولية إدارية لا يمكن أن تترك كلية لمكتب المراقبة الداخلية التابع للمنظمة. بل ينبغي بالأحرى أن ينظر إلى المراقبة الداخلية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأنشطة اليومية. لذلك فإن وجود موقف مساند من جانب الإدارة العليا للمراقبة الداخلية أمر مطلوب باعتباره أساسا لجميع عناصر المراقبة الداخلية

الأخرى. واختتم كلمته قائلا إن هذا النهج سيكون مساهمة هامة في مفهوم المساءلة الذي يحظى بالتشجيع حاليا داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٢ - السيد ديكوتيس (الولايات المتحدة الأمريكية): عبر عن تأييد وفده بقوة لإجراء مجلس مراجعي الحسابات لفحص دقيق لعمليات حفظ السلام التي تمتص غالبية موارد الأمم المتحدة، وعن تقديره للعمل الذي يضطلع به المجلس فيما يتعلق بعمليات الاستعراض الأفقي؛ وقال إن التركيز خلال العام السابق على عمليات الشراء جاء في حينه بصفة خاصة.

١٣ - وأضاف قائلا إن تكرار عدم الالتزام بتوصيات المجلس يعتبر أمرا مثيرا للقلق، وينبغي أن يتصدى المجلس، واللجنة الاستشارية أيضا، لهذه المسألة بالاتفاق مع مكتب المراقبة الداخلية. وينبغي أن يخضع مديرو البرامج للمساءلة عن تنفيذ توصيات المجلس، كما ينبغي أن يؤدي أي اخفاق في الالتزام إلى توقيع عقوبات.

١٤ - ورحب بوجود علاقة عمل طيبة بين المجلس ومكتب المراقبة الداخلية وهو ما ينبغي أن يؤدي إلى تحسين عملية المراقبة. وذكر أن وفده يوافق على تمديد فترة عمل أعضاء المجلس من ثلاث إلى ست سنوات، ولكنه يعتقد أنه ينبغي تطبيق نظام السنوات الست على مراحل خلال العملية الانتخابية، بدءا من الانتخاب المقرر القادم.

١٥ - وعبر عن ترحيبه بآراء المجلس غير المتحفظة بشأن البيانات المالية المتعلقة بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. إلا أنه استدرك معبرا عن قلقه بشأن الملحوظة المتعلقة بعدم التزام المعهد بلوائح الشراء؛ وقال إن الالتزام التام أمر أساسي.

١٦ - وأضاف قائلا إن استعراض المجلس لعمل المفوضية أشار إلى أوجه نقص متكررة فيما يتعلق بالمعاملات مع الشركاء المنفذين، ولا سيما في مجال إدارة البرنامج من جانب المكاتب الميدانية، طبقا لما لاحظته اللجنة الاستشارية. وحيث أن منظومة الأمم المتحدة تتحرك نحو اللامركزية من أجل أن تصبح ذات فعالية أكبر من حيث التكلفة، فإن ذلك يجعل الأمر أكثر إلحاحا للتأكد من توافر نظم الرصد والمراقبة الملائمة ومن تطبيق مبدأ المساءلة. وقد أصبحت الإدارة الجيدة أكثر أهمية فوق ذلك نظرا لسعي المفوضية إلى التغلب على زيادة حالات الطوارئ. وقال إنه يتعين تحديد جهة إنفاق كل دولار بصورة مناسبة واستخدامه بأقصى قدر من الفعالية. كما يجب على المفوضية وضع سياسة ثابتة فيما يتعلق بالتكاليف العامة لشركائها المنفذين. واختتم قائلا إن ممارسات الشراء والمسائل الخاصة، ولا سيما تعيين الخبراء الاستشاريين، تتطلب أيضا إيلاء الانتباه إليها دون إبطاء.

١٧ - السيدة بيبو (كندا): قالت، متحدثة أيضا باسم استراليا ونيوزيلندا، إن المجلس قد رسم صورة مثيرة للقلق بشأن الأسلوب الذي كانت تدار به سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا على المستوى المالي والإداري. وهناك، بصورة خاصة، أوجه نقص خطيرة فيما يتعلق بقوائم الجرد، وبكميات كبيرة من الموجودات المفقودة، يحتمل أن تكون نتيجة غش أو اهمال، كما أن استلام الأصول المحولة لبعثات أخرى لم يتم الإخطار به. وعبرت عن أملها في أن يؤدي نظام الترميز الاليكتروني الجديد الذي أدخلته الأمانة العامة إلى تحسين مراجعة الموجودات؛ ويمكن أيضا زيادة كفاءة هذا النظام باستخدام البرامج الحاسوبية المعدة لأغراض الجرد. وعلاوة على ذلك، يجب تنفيذ وسائل المراقبة المادية. وواصلت كلمتها قائلة إنها تتوقع تحسنا كبيرا بهذا الشأن في تقارير المجلس مستقبلا.

١٨ - وأشارت إلى الآراء غير المتحفظة التي أبداها مراجعة الحسابات الخارجيون بشأن المفوضية والمعهد. وقالت إنه مما يدعو للقلق مع ذلك ملاحظة أوجه الضعف الخطيرة في إدارة برنامج المفوضية، لا سيما في يتعلق برصد الأنشطة التنفيذية. وقالت إن وجود نظام لجمع المعلومات وتسجيلها وتحليلها أمر أساسي إذا أريد للمفوضية أن ترصد تنفيذ شركائها التنفيذيين للبرامج والمشاريع. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق اخفاق الشركاء التنفيذيين في كثير من الأحيان في رسم خطط العمل، مما يجعل من الصعب تنفيذ المشاريع والبرامج بصورة ملائمة؛ وقد حدثت تأخيرات في التوقيع على اتفاقات مع بعض الشركاء التنفيذيين، نتج عنها انعدام المعلومات بشأن الواجبات والالتزامات المالية؛ وأدى غموض بعض الاتفاقات المبرمة مع بعض الشركاء التنفيذيين إلى مطالبات إضافية. وقالت إنه يجب إحكام تخطيط البرامج، كما يجب أن تكون المفوضية أكثر انتقائية لدى اختيارها لشركائها التنفيذيين الذين ينبغي تقليص عددهم من خلال الترشيد. وقالت إن بعض هؤلاء الشركاء قد سحبوا أموالا بدون إذن واحتجزوا فوائد تبلغ نحـــو ٨٠٠ ٥٩٠ دولار بدون وجه حق. وأضافت قائلة إن الوفود الثلاثة تزمع التحري عن هويتهم وعن التدابير التي اتخذتها المفوضية للحصول على تعويض.

١٩ - وأردفت قائلة إنه على الرغم مما طرأ على حجم عمل المفوضية من نمو له دلالته في السنوات الأخيرة، فإن النتائج التي توصل إليها مراجعو الحسابات تتعلق بممارسات الإدارة الأساسية. وينبغي للمفوضية أن تعمل على تحسين إدارة البرنامج.

٢٠ - ومضت تقول إن مراجعي الحسابات قد وجدوا نواحي ضعف خطيرة في نظم الشراء والجرد في المفوضية وفي المعهد، وهي عيوب موجودة في النظام كله. وعبرت عن أملها الصادق في أن يؤدي نظام المساءلة والمسؤولية الجديد إلى إزالة هذه المخالفات.

٢١ - وقالت إنه بالرغم من الطلبات التي قدمتها الجمعية العامة الى مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها من أجل تقديم تقارير بشأن التدابير المتخذة استجابة لتوصيات المجلس فلم تكن هناك أي استجابة سواء من المعهد أو من الأمانة العامة فيما يتعلق بسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وينبغي تقديم هذه

التقارير في الدورة الحالية. وأضافت قائلة إن نتائج المجلس وتوصياته هامة للغاية ويجب التصدي لها بدون تأخير.

٢٢ - واسترسلت تقول إن معايير مراجعة الحسابات الموحدة في منظومة الأمم المتحدة توفر إطار عمل لإعداد الحسابات وعرضها بما يتمشى مع المبادئ المحاسبية، وهي تعبر عن الاحتياجات المحددة لمنظومة الأمم المتحدة. كما تهدف هذه المعايير أيضا الى تشجيع المنظمات على تنسيق عرض البيانات المالية. وأشارت الى أن المفوضية لم تلتزم بهذه المعايير في مجالات عديدة؛ وقالت إنه يتعين تصحيح هذه الحالة في أسرع وقت.

٢٣ - وذكرت أنه طبقا لهذه المعايير يوضح الدخل المتحصل من التبرعات على أساس الاستحقاق. ونظرا للأزمة المالية النقدية سيكون من المفيد إدراج معلومات تكميلية بشأن الحالة النقدية في جميع الحالات التي يتم فيها قيد حسابات التبرعات على أساس الاستحقاق. وعلاوة على ذلك ينبغي إعادة النظر في بند "مجموع الأموال المتاحة" في البيان الثاني من التقرير المتعلق بالمفوضية (A/50/5/Add.5) وفي مرفق ذلك البيان، حيث أنه من الخداع الاشارة الى أن المبالغ متاحة بالكامل بينما يتكون جزء منها من تبرعات لم تحصل بعد ومن ثم فهي غير متاحة.

٢٤ - وواصلت قائلة إن الوفود الثلاثة تؤيد التمديد المقترح لفترة عمل أعضاء مجلس مراجعي الحسابات من ثلاث الى ست سنوات، وعبرت عن أملها أن يعتمد قرار بهذا الشأن خلال الدورة الحالية. وقالت إن الوفود الثلاثة تؤيد أيضا عزم المجلس على إجراء عمليات استعراض أفقية لصياغة الميزانية والتقارير المتعلقة بأداء الميزانية، وتخطيط البرامج والتقارير المتعلقة بأداء البرامج، ومواصلة استعراضه لعملية الشراء.

٢٥ - ومضت تقول إن آليات المراجعة تؤدي دورا أساسيا، ولا سيما أثناء الأزمة المالية الخطيرة التي تواجه المنظمة. كما أن التغيرات الهيكلية، والاجراءات الجديدة ونقص الموارد المالية، التي تؤثر، في جملة أمور، على التدريب، تضاعف من احتمالات الخطأ. واختتمت بقولها إن من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى إعداد أساليب المراقبة الداخلية والخارجية حتى يمكن الكشف عن المخالفات وإجراء التعديلات والتصحيحات في الوقت المناسب.

٢٦ - السيد تويا (اليابان): قال إن وفده يتفق مع مجلس مراجعي الحسابات من حيث أنه ينبغي تنفيذ توصياته في أسرع وقت، وأنه تحقيقا لهذا الغرض ينبغي تعديل القواعد والاجراءات ذات الصلة إذا لزم الأمر. وأشاد بالعلاقة القائمة بين المجلس ومكتب المراقبة الداخلية، ووصف الرأي القائل بأنه ينبغي فصل المراجعة الداخلية عن المراجعة الخارجية، وإن المراجعة الداخلية ينبغي أن تكون جزءا من نظام المراقبة الداخلية الشامل في حين ينبغي أن تكون المراجعة الخارجية وسيلة لتوفير المعلومات للجمعية العامة، بأنه رأي جدير بالاهتمام.

٢٧ - وعبر عن تأييد وفده للزيادة المقترحة في ميزانية مراجعي الحسابات نظرا لتزايد أهمية دور المراجعة الخارجية. كما يؤيد وفده أيضا تمديد فترة عمل أعضاء المجلس. وعبر عن ترحيب وفده بالمقترحات التي مفادها أنه ينبغي للمجلس إجراء عمليات استعراض أفقية لصياغة الميزانية والتقارير المتعلقة بأداء الميزانية، وتخطيط البرامج والتقارير المتعلقة بالبرامج، ومواصلة استعراضه لعملية الشراء.

٢٨ - وفيما يتعلق بكل تقرير من تقارير المراجعة على حدة، ذكر أن وفده يتفق في الرأي مع المجلس من حيث أنه ينبغي للمعهد الالتزام كلية بالنظام المالي والقواعد المالية المتعلقة بالشراء عند تقديم طلبات لشراء سلع وخدمات (A/50/5/Add.4، الفقرة ١٥). وأشار الى النتائج التي توصل اليها المجلس بشأن صناديق التبرعات التي تديرها المفوضية فيما يتعلق بازدواج الأنشطة، والمخالفات عند تعيين استشاريين، وحالة من حالات الغش. ورحب وفده أيضا باستعداد المفوضية لاتخاذ تدابير علاجية فأشار الى التعليق الذي أبدته المفوضية وهو أن اختيار الشركاء المنفذين محدود في المواقع النائية، وأن هناك ضغوطا لتعيين موظفين وخبراء استشاريين بصورة سريعة. وعبر عن ثقته في أن المفوضية ستبذل كل جهد لضمان عدم وجود ازدواج في الأنشطة وأنها ستعمل على تصحيح نواحي النقص فيما يتعلق بتعيين الخبراء الاستشاريين. وقال إنه إذا كان النظام المالي والقواعد المالية غير قابلة للتطبيق ونظرا للحاجة الى أن تستجيب المفوضية بسرعة فينبغي تقديم التعديلات المقترحة الى اللجنة الاستشارية.

٢٩ - ومضى يقول إن مراجعة حسابات تصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا تشمل نتائج تدعو للقلق الشديد تتصل بأصول مفقودة وفروق في الأرقام تصل الى عدة ملايين من الدولارات فيما يتعلق بتحويل الموجودات. ويبدو أن الاخفاق في إدارة الممتلكات بصورة مناسبة هو مصدر المشكلة، ويتعين اتخاذ إجراء لتصحيح ذلك. وكان من المقرر أن تنهي عدة بعثات لحفظ السلام عملياتها أو تخفضها بصورة كبيرة في المستقبل القريب، ومن المحتم الاستفادة من الدروس المستفادة من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا والبدء في تخطيط مسبق للتصرف في أصول هذه البعثات. وعبر عن اتفاق وفده في الرأي مع المجلس بشأن التهديد الذي يشكله التدفق النقدي غير المؤكد بالنسبة لقدرة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا على أداء التزاماتها، وناشد جميع الدول الأعضاء الوفاء بواجباتها المالية في أسرع وقت ممكن.

٣٠ - السيد عمر الدين (ماليزيا): قال إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات يعتبر آلية أساسية لتقييم الاستخدام الفعال لأموال المنظمة وللكشف عن نواحي القصور. وعبر عن قلق وفده بشأن تكرر الكشف عن مخالفات وإهمال في مقر المنظمة وفي مناطق البعثات.

٣١ - وأضاف قائلا إنه من المؤسف أن المعهد قد منح عقودا بدون الحصول على موافقة لجنة العقود، واتفق مع ما أرتآه المجلس من أن عمليات الشراء الكبيرة ينبغي التعاقد عليها عن طريق مناقصات دولية مفتوحة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمفوضية توفير أقصى قدر من الدعاية عند شراء السلع الأساسية بالجملة، وينبغي أن يكون أسلوب العطاءات هو القاعدة وليس الاستثناء. كما ينبغي وجود تخطيط ملائم

للشراء بغية خفض عدد الطلبات العاجلة التي لا تخضع لإجراءات المناقصة الى أدنى حد، وينبغي تجنب الشراء بالتجزئة كلما أمكن ذلك. وقال إنه من المؤسف أنه لم يكن لدى المفوضية نظام لتقييم أداء الموردين. وينبغي اعتماد توصيات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالمشتريات.

٣٢ - ومضى يقول إن ثمة إخفاقا واسع النطاق من جانب المفوضية في ممارسة المراقبة الكافية على شركائها المنفذين. وينبغي أن تحدد الاتفاقات المبرمة مع الشركاء المنفذين واجباتهم ومسؤولياتهم بصورة واضحة فيما يتعلق بكل مشروع وذلك من أجل مراقبة مالية أفضل.

٣٣ - وأردف قائلا إن النتائج المترتبة على تصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا تدعو للقلق الشديد فقد اكتشفت فروق ومفقودات تصل الى عدة ملايين من الدولارات. وذكر أن وفده يتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي توفير التدريب المناسب للموظفين الذين يعملون في المسائل المالية، إلا أنه يجد من الصعب عليه أن يفهم الاخفاق في اتباع اجراءات أساسية بسيطة فيما يتعلق بتحويل الأصول.

٣٤ - وقال إنه بالرغم من أن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا قد أنهت عملياتها منذ عامين، فإن عملية التصفية لم تستكمل بعد، كما أن البلدان المساهمة بقوات، بما فيها ماليزيا، لم تسترد حتى الآن المبالغ المستحقة لها عن المعدات المملوكة للوحدات. وعبر عن تأييد وفده لعزم المجلس على إجراء مراجعة نهائية لعملية تصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا خلال ثلاثة أشهر من انتهاء عملية التصفية، وناشد الدول الأعضاء المتأخرة في السداد تسوية ما عليها من التزامات.

٣٥ - وختاما، عبر عن مشاركته اللجنة الاستشارية في قلقها بشأن المخالفات المتكررة والحاجة الى الإسراع في تنفيذ توصيات المجلس.

٣٦ - السيد غولدنيك (فنزويلا): عبر عن أسفه لأن تقارير مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية قد كشفت مرة أخرى عن عدد من المخالفات للاجراءات الإدارية السليمة في عمل المنظمة. ويتعلق مجالان رئيسيان من المجالات التي تدعو للقلق بتعيين الاستشاريين وبأساليب الشراء. وفيما يتعلق بالمجال الأخير، يؤيد وفده توصية مجلس مراجعي الحسابات (A/50/5/Add.5، الفقرة ٩ (ز)) بإشراك جميع المكاتب المستعملة الرئيسية في عملية إعداد خطط الشراء السنوية، لأنها تستطيع تقديم بيانات مفيدة لعملية التخطيط المسبق للشراء ويمكن بذلك تحقيق وفورات أكبر.

٣٧ - واختتم معبرا عن أمل وفده في أن تبذل الجهود لعلاج المخالفات التي أشار اليها مجلس مراجعي الحسابات، ولا سيما بشأن المفوضية، بما يتفق مع إلحاح المجلس على أنه ينبغي الالتزام بالقواعد المحاسبية الدولية التي تنطبق على جميع المنظمات التي تمارس أنشطة تجارية من أي نوع، وأن تبذل الجهود لضمان توافر نظام للمساءلة الشخصية يتمشى مع متطلبات الأمم المتحدة.

٣٨ - السيد فاغوندس (البرازيل): قال إنه في حين يرحب وفده بزيادة الشفافية وفعالية التكلفة في البيانات المالية المتعلقة بالمعهد، فإن من المؤسف إخفاق المعهد في اتباع اجراءات الشراء المناسبة لدى منحه عقود. وحيث أن ممارسات الشراء تعتبر مصدرا رئيسيا للقلق للدول الأعضاء، فإن وفده يعتقد أنه ينبغي اتباع نظام يجري بمقتضاه الإعلان عن جميع العطاءات على نحو موسع وتوزيع ملخصات للعقود في وقت مناسب على جميع الدول الأعضاء.

٣٩ - وفيما يتعلق بالمفوضية قال إن وفده يؤيد كلية توصيات اللجنة الاستشارية ويرى أنه ينبغي اتخاذ إجراء سريع للتغلب على نواحي القصور المتكررة التي شملتها البيانات المالية التي قدمها مكتب المفوض السامي. وينبغي توخي قدر أكبر من العناية لدى التخطيط للشركاء المنفذين واختيارهم بغية تلافي الازدواجية وإهدار الموارد.

٤٠ - وأردف ملاحظا تزايد الالتزامات على المفوضية، فأكد الحاجة إلى تصحيح جميع المخالفات ونواحي القصور في التمشي مع مبدأ فعالية التكلفة والالتزام بالنظام المالي والقواعد المالية. واختتم قائلا إنه لا ينبغي مع ذلك أن يتاح لهذه المشاكل أن تحجب أهمية العمل الإنساني القيم الذي تؤديه المفوضية في جميع أنحاء العالم، وأنه ينبغي، نظرا لتفشي مشكلة اللاجئين، أن تبذل الجهود لتدعيم قدرة المفوضية على الاستجابة لجميع الوحدات.

٤١ - السيد سوميا (رئيس مجلس مراجعي الحسابات): أيد تماما آراء الأعضاء من حيث أنه يجب تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لمختلف وكالات الأمم المتحدة، وذلك من خلال تحسين إجراءاتها وتبسيطها.

٤٢ - وقال ردا على تعليقات أعضاء اللجنة وأسئلتهم، إنه يوافق على ضرورة أن تبذل الإدارات المعنية جهودا مضاعفة لمنع أي تكرار لنواحي النقص والمخالفات المشار إليها في تقرير المجلس بشأن المفوضية. وذكر أن المجلس سيشير إلى أية مخالفات متكررة في تقاريره مستقبلا وسيعمل على نحو وثيق مع اللجنة الاستشارية لمساعدتها في متابعة مثل هذه الحالات.

٤٣ - وعبر عن تقديره للتحليل المستفيض لتقرير المجلس بشأن المفوضية والذي قدمه ممثلو الاتحاد الروسي وكندا والنرويج، وأجاب على سؤال قدمه وفد الاتحاد الروسي بشأن تعبيري "الغش" و "الغش القائم على قرائن" فأشار إلى الفقرة ٣ من الوثيقة A/AC.243/1994/L.9، حيث أفاد فريق العمل المنشأ عملا بالقرار ٢١٨/٤٨ بأن الجهود العلاجية مطلوبة أيضا في حالات الإسراف، أو سوء الاستعمال، أو فقدان الممتلكات، أو المعلومات المالية المضللة. وقال إن مسؤولية منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق إدارة المفوضية ويستطيع مكتب المراقبة الداخلية أن يؤدي دورا فعالا في هذا المجال.

٤٤ - ومضى قائلا إن المجلس سيعيد النظر في الحاجة إلى قدر أكبر من الشفافية في البيانات المالية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى المراكز النقدية، وهو ما وجه الانتباه إليه ممثل كندا، متحدثا أيضا باسم استراليا ونيوزيلندا.

٤٥ - وأضاف مشيرا إلى الاهتمام البالغ الذي أبداه الأعضاء بالنتائج التي توصل إليها المجلس وبتوصياته بشأن المفوضية لعام ١٩٩٤، أنه يتفق مع ممثلي إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبرازيل واليابان في أن نواحي القصور قد تعزى جزئيا إلى النمو السريع الذي شهدته المنظمة مؤخرا. إلا أنها، وكما أشار إليه ممثل كولومبيا، توضح قصور التخطيط الاستراتيجي في المنظمة وتتطلب تدابير تصحيحية عاجلة، وقال، في هذا السياق، إن إدارة المفوضية قد بدأت العمل على إعداد إطار عمل للتخطيط الاستراتيجي، يتم تنفيذه على مرحلتين، وإن التدابير تتخذ للتأكد من مساءلة الشركاء المنفذين، عندما تبرم اتفاقات جديدة مع الموظفين المسؤولين في الموقع.

٤٦ - وأجاب على سؤال طرحه ممثل أوكرانيا، فقال إن الوحدة التي اعترفت بعدد ٣٦ بندا فقط من بين العدد المدرج في سجلات مقر المفوضية والذي يصل إلى ٩٩ بندا هي المكتب الميداني في ناميبيا. ووجه انتباه اللجنة بهذا الصدد إلى الفقرتين ٣٤ و ٣٥ من الوثيقة A/50/704، حيث أشار الأمين العام إلى الإجراء الذي اتخذته الإدارة بناء على توصيات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الإدارة للمجلس أن الحالات المحددة التي لفت مراجعو الحسابات الخارجيون الانتباه إليها سيجري التحقيق فيها وحلها. واقترح المجلس تصحيح الموقف في عمليات المراجعة التالية.

٤٧ - وفيما يتعلق بشكل البيانات المالية، قال إنه قد أحاط علما بالملاحظة التي أبداها ممثل الاتحاد الروسي ومؤداها أنه سيكون من المفيد بيان أسماء البلدان التي تشكل مناطق وأقاليم معينة مدرجة في جدول ٦ من الحسابات.

٤٨ - وعبر عن تقديره لمساندة ممثلي البرازيل وفنزويلا وماليزيا لتوصيات المجلس بشأن المعهد، وأكد للجنة أن المجلس سيسعى للتأكد من اتباع المعهد لإجراءات الشراء الصحيحة مستقبلا.

٤٩ - ورحب بالمساندة الواسعة النطاق التي أبدتها اللجنة نحو نتائج المجلس وتوصياته بشأن تصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وقال إن المجلس يشارك اللجنة قلقها بشأن عدم وجود أية إجراءات مقررة للتصفية وعدم توافر نظام سليم لتعقب الأصول في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وعبر عن ثقته في أن الإدارة ستتخذ الإجراء المناسب لتصحيح نواحي الإخفاق التي أشار إليها التقرير (A/49/943) الصادر عن المجلس. وقال إن المجلس يشارك الرأي الذي عبر عنه عدد من المتكلمين وهو أن تصفية أي بعثة لحفظ السلام يجب أن تجرى بكل همة واتقان وطبقا لتخطيط دقيق وجدول زمني محدد بإحكام. ويتفق المجلس مع اللجنة الاستشارية في أن إعداد مجموعة برامج حاسوبية سيقلل من نواحي القصور إلى أدنى حد، كما يؤيد توصيتها بأنه ينبغي توفير الخبرة الضرورية لتصفية أصول بعثات

حفظ السلام داخل الأمانة العامة. وأضاف قائلا أن استعراضا آخر لتصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، ويؤمل أن يكون الأخير - سيجري أثناء المراجعة التي سيقوم بها المجلس في ربيع عام ١٩٩٦ وستدرج نتائجه في تقرير المجلس بشأن عمليات حفظ السلام لفترة السنتين التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٥٠ - وعبر عن شكره لممثل النرويج لملاحظاته بشأن الميزانية المتواضعة للغاية التي يعمل المجلس في إطارها، وأكد للجنة أن المجلس سيدرس، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية، وبكل عناية، احتياجاته من الموارد بغية التأكد من قدرته على الاضطلاع بولايته. وعبر أيضا عن امتنانه لممثلي كندا والولايات المتحدة واليابان لتأييدهم المقترح الذي تقدم به المجلس بأنه ينبغي مد فترة عمل أعضاء المجلس من ثلاث إلى ست سنوات من أجل أن يكون لهم تأثير هام على الممارسات العملية في الأمم المتحدة.

٥١ - وختاما، وجه الانتباه إلى بيان الأمين العام الوارد في تقريره عن أعمال المنظمة (A/50/1، الفقرة ٢٢) والذي أكد أن أي جهد إصلاحي لن ينجح ما لم تعالج المسألة الأساسية المتمثلة في تزويد المنظمة بقاعدة مالية أكثر كفاية ويمكن التعويل عليها. وقال إن المجلس يشارك الأمين العام آراءه بالكامل. وأكد للجنة أن المجلس سيأخذ آراءها في الحسبان وسيسعى إلى الاضطلاع بدور بناء للغاية من أجل أن تتوافر لدى المنظمة إدارة مالية فعالة ويعول عليها بصورة أكبر.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/48/460 و Corr.1 و A/48/565 و Corr.1؛ و A/50/484 و A/50/502 و A/50/666 و Add.1 و Corr.1؛ و A/C.5/50/4)

٥٢ - السيدة ميلز (مدير مكتب الإدارة المالية): أشارت إلى السؤال الذي طرحه، خلال الاجتماع السابق، ممثل الجزائر، والذي كان قد تساءل، مشيرا إلى المعلومات المتعلقة بتسديد الدول الأعضاء لأنصبتها في الميزانية العادية والتي اشتمل عليها المرفق الثاني لتقرير الأمين العام (A/50/666)، عما إذا كان قد صدر أي نوع من الاعتراف بالجهود التي بذلتها بعض الدول الأعضاء، ومنها دولته، لسداد دفعات مقدمة حتى قبل أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقالت، مجيبة على ذلك، إن المرفق الثاني لم يوفر هذه المعلومات إلا أنه يمكن الحصول عليها من مختلف الوثائق الشهرية المتعلقة بحالة الأنصبة المقررة. فعلى سبيل المثال، توضح الوثيقة ST/ADM/SER.B/463، الصادرة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، في الحاشية (ج) للمرفق الثاني، أن الجزائر وسبع دول أعضاء أخرى قد سددت دفعات في ١٩٩٤ أو كانت لها أرصدة دائنة استخدمت في دفع اشتراكاتها عن سنة ١٩٩٥.

مسائل أخرى

٥٣ - السيد هاليداي (الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية): قال مجيبا على سؤال سابق بشأن التدخين في مقر الأمم المتحدة، إنه عملا بالقرارات التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية واعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعدت تدابير لإزالة مخاطر التدخين السلبي بقدر ما تسمح به قيود طبيعة مبنى

المقر. وهذه التدابير مبينة في التعليمات الإدارية ST/A1/407. ومن أجل تهيئة مكان يلبي احتياجات الموظفين والوفود، خصصت في مباني المقر مع ذلك بعض الأماكن التي لا يمكن عزلها بالفعل كأماكن يسمح فيها بالتدخين. وعليه، فهذه التدابير لا تتفق مع منع التدخين الذي تنادي به منظمة الصحة العالمية.

٥٤ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): قالت إن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن لم يؤد إلا إلى مجرد تشجيع منظمات داخل منظومة الأمم المتحدة على أن تحذو حذو منظمة الصحة العالمية، وأن منظمة الصحة العالمية لا تملك سلطة تطبيق حظر عام. وأضافت قائلة إن وفدها لا يعترض على مزايا السياسة في حد ذاتها ولكنه يعترض على واقعة فرض التدابير الجديدة من طرف واحد بدون أية مشاورات.

٥٥ - السيدة بويرغو (كوبا): سألت بأي سلطة فرضت الأمانة العامة حظر التدخين. وقالت إن وفدها سيقدر أيضا الحصول على معلومات أكثر بشأن الموعد المحدد الذي تزمع الجمعية العامة فيه مناقشة تدابير حظر التدخين.

٥٦ - السيد إنسيرا (كوستاريكا): طلبت رفع لافتات "ممنوع التدخين" من الأماكن التي تستخدمها الوفود في المبنى إلى أن تصل الجمعية العامة إلى قرار نهائي بشأن المسألة.

٥٧ - السيد هانسون (كندا): أشاد بالأمانة العامة للتدابير التي اتخذتها للتصدي للتدخين السلبي. وقال إن موقف وفده يتلخص في أن التدخين مسألة شخصية ما دامت لا تؤثر في الأشخاص الآخرين في المنطقة المجاورة.

٥٨ - السيد هاليداي (الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية): قال إن الأمانة تعتقد أنها اتخذت الإجراء المناسب عند تنفيذ التدابير التي نادت بها منظمة الصحة العالمية ونادى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعبر عن اعتذاره لأي وفد من الوفود شعر بأنه لم يستشر بالكامل. وقال إن الأمانة العامة كانت في نفس الوقت ترغب في أن تظل واعية بالمزايا التي تقدم للوفود. وأضاف أنه لا يعتزم التشدد في مراقبة تنفيذ التدابير، إلا أنه يأمل في أن يبدي المدخنون أنفسهم المراعاة الواجبة لغير المدخنين.

٥٩ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): قالت، وأيدتها السيدة بويرغو (كوبا)، إن القضية تتعلق بالإجراءات أكثر ما تتعلق بالصحة، وإلى أن يجري حل الجانب الإجرائي ينبغي إلغاء جميع التدابير الإجبارية.

٦٠ - الرئيس: قال، متحدثا بصفته الشخصية كشخص مدخن، إنه يعتقد أن الأمانة العامة قد اتخذت هذه الإجراءات بأفضل النوايا. وأضاف أنه على ثقة من أن أحدا لن يجبره على الإقلاع عن التدخين، إلا أنه يأمل مع ذلك أن يبدي المدخنون الاعتبار الواجب لزملائهم من غير المدخنين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥